

**التمثيلات الاجتماعية للمؤسسات الدستورية في المغرب:
دراسة ميدانية حول إدراك أساتذة التعليم الثانوي للمجلس
الأعلى للحسابات**

**Social Representations of Constitutional Institutions in
Morocco: An Empirical Study on Secondary School
Teachers' Perceptions of the Court of Accounts**

محمد شهبي

طالب باحث بسلك الدكتوراة في العلوم السياسية والتواصل السياسي
مختبر قانون وحقوق - كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، المحمدية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء - المغرب

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية تمثيلات النخب التربوية لمؤسسات الحكامة المالية في المغرب ما بعد دستور 2011، متخذة من المجلس الأعلى للحسابات نموذجاً تحليلياً. وتنطلق الدراسة من فرضيتين مركبتين: الأولى أن الارتقاء الدستوري للمؤسسات الرقابية لا يُفضي تلقائياً إلى ارتقاء مواز في الوعي الاجتماعي بأدوارها. والثانية أن التمثيلات السلبية لهذه المؤسسات ليست مجرد نتاج لجهل معرفي، بل هي صناعة اجتماعية تتغذى على أزمة ثقة هيكلية في المنظومة السياسية برمتها. وقد اعتمدت الدراسة المقاربة الكيفية (Approche Qualitative)، مستندة إلى نظرية التمثيلات الاجتماعية (Serge Moscovici) إطاراً نظرياً، وإلى المقابلة نصف الموجهة مع عينة قصدية متنوعة مكونة من عشرة أساتذة للتعليم الثانوي. وخضعت البيانات لتحليل المضمون الموضوعاتي وفق منهجية باردان (Bardin) بهدف رصد آليتي «الترسخ (Ancrage)» و«التجسيم (Objectification)». وقد كشفت النتائج عن «فجوة تمثلية» عميقة تتجلى في هيمنة ظاهرة «الأمية المؤسساتية»، واختزال وظائف المجلس في بُعدها العقابي دون سائر أبعادها. كما أظهرت الدراسة أن هذا القصور المعرفي يُشكّل آلية دفاعية نفسية - يُعبّر عنها بـ«اللامبالاة الاستراتيجية» - في مواجهة الإحباط السياسي المتراكم. وتختتم الدراسة بتوصيات عملية لتطوير استراتيجيات التواصل المؤسساتي وإدماج التربية على الحكامة في التكوين المستمر للفاعلين التربويين.

الكلمات المفتاحية: التمثيلات الاجتماعية؛ المجلس الأعلى للحسابات؛ الحكامة المالية؛ الثقة السياسية؛ علم الاجتماع السياسي.

Abstract

This study examines how educational elites perceive financial governance institutions in post-2011 constitutional Morocco, with a specific focus on the Court of Accounts as an analytical case study. It proceeds from two central hypotheses: first, that the constitutional elevation of supervisory institutions does not automatically produce a corresponding rise in social awareness of their roles; and second, that negative representations of these institutions are not merely a product of cognitive ignorance, but a social construction fed by a structural crisis of trust in the entire political system. The study adopts a qualitative approach, drawing on Moscovici's Social Representations Theory as its theoretical framework and employing semi-structured interviews with a purposive sample of ten secondary school teachers. Data were subjected to thematic content analysis following Bardin's methodology to trace the processes of "anchoring" and "objectification" that shape the mental image of the Court. The findings reveal a profound "representational gap" manifested in the dominance of "institutional illiteracy" and the reduction of the Court's functions to a purely punitive dimension. The study further demonstrates that this cognitive deficit constitutes a psychological defense mechanism-expressed as "strategic indifference"-against accumulated political frustration. The study concludes with practical recommendations for developing proximity-based institutional communication strategies and integrating governance education into the continuing professional development of educational practitioners.

Keywords: social representations; Court of Accounts; financial governance; political trust; political sociology.

مقدمة

يُعدُّ سؤالُ "الحكامة" (Governance) وآليات "ربط المسؤولية بالمحاسبة" من أبرز إشكاليات القضاء العمومي في المغرب ما بعد دستور 2011. فقد جاء هذا الدستور - في سياق موجة الحراك السياسي والاجتماعي التي اجتاحت المنطقة - ليعيد هندسة منظومة الحكامة عبر

الارتقاء بمؤسسات الرقابة المالية والإدارية إلى مصاف المؤسسات الدستورية المستقلة. وفي قلب هذه المنظومة يتموضع المجلس الأعلى للحسابات بوصفه المؤسسة الدستورية المنوط بها مهمة المراقبة العليا للمالية العمومية، وفق ما ينص عليه الفصل 147 من الدستور.

غير أن ثمة مسافةً لافتة بين الحضور الدستوري لهذه المؤسسة والحضور الاجتماعي لها في الوعي الجمعي؛ إذ أن قوة المؤسسات - كما يُدكرنا بيير بورديو (Bourdieu) لا تستمد من صلاحياتها القانونية وحدها، بل من «أسمالها الرمزي» المتجذّر في وعي المواطنين واعترافهم بشرعيتها. وهنا تتشكل إشكالية هذا البحث: هل استطاع المجلس الأعلى للحسابات أن يُرسخ حضوراً اجتماعياً يُوازي حضوره الدستوري؟ وكيف تتشكل تمثلاته في ذهن الفاعل التربوي الذي يُناط به إعادة إنتاج الوعي المواطناتي للأجيال القادمة؟

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن هذه الأسئلة انطلاقاً من دراسة ميدانية كيفية أُجريت مع عينة قصدية من أساتذة التعليم الثانوي بمحيط البيضاء - المحمدية، وذلك عبر تحليل تمثلاتهم للمجلس الأعلى للحسابات في ضوء نظرية التمثلات الاجتماعية لسيرج موسكوفيسي (Serge Moscovici, 1961).

أولاً: سياق الدراسة وأهميتها

تكتسي هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية من تقاطع ثلاثة سياقات متشابكة: أولها السياق السياسي-المؤسستي، الذي يتميز بتوسع مهام المجلس الأعلى للحسابات إثر دستور 2011. إذ لم يعد يقتصر على وظيفة التدقيق المحاسباتي التقليدي، بل امتد إلى تقييم السياسات العمومية ورقابة الأحزاب السياسية والهيئات الممولة من المال العام، مما منحه تقيلاً سياسياً واضحاً في المشهد الحكاماتي.

وثانيها السياق السوسولوجي، الذي تكشف فيه مؤشرات الثقة في المؤسسات عن تذبذب لافت، فقد رصد المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA) هوةً واضحة بين المواطن ومؤسساته، تتغذى على إشكاليات التواصل المؤسستي وضعف الأثر الملموس للسياسات العمومية. كما تُفيد تقارير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA) بأن التغطية الإعلامية للمجلس

تظل رهينة مناسبات بعينها - لا سيما إصدار التقرير السنوي - مما يُرسِّخ صورة أحادية البعد عنه.

وثالثها السياق الفئوي، المرتبط باختيار أساتذة التعليم الثانوي عينةً للدراسة. وهو اختيار مقصود ومُسبَّب، ذلك أن هذه الفئة تُمثِّل «نخبةً وسيطة (Elite Intermédiaire)» تضطلع بدور محوري في التنشئة السياسية للأجيال الصاعدة. فتمثلاتهم للمؤسسات لن تظل حبيسة وعيهم الخاص، بل مرشحة لأن تُعاد صياغتها وإنتاجها في الفضاء الدراسي، مما يجعل استكشاف هذه التمثلات ذا قيمة مضاعفة: قيمة علمية تحليلية وقيمة سياساتية تدخلية.

ثانياً: إشكالية البحث والفرضيات

إشكالية البحث 1-2

بناءً على المعطيات السابقة، تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال المركزي الآتي :
إلى أي حد استطاع المجلس الأعلى للحسابات، بوصفه مؤسسةً دستوريةً للحكامة المالية، اختراق الوعي الجمعي لأساتذة التعليم الثانوي وبناءً تمثُّل موضوعي يعكس تعدد أدواره، في ظل سياق يتسم بأزمة ثقة هيكلية في الفاعل العمومي؟
وتتفرع عن هذا السؤال الجوهرى تساؤلات ثلاث فرعية:

- ما طبيعة البنية المعرفية (Structure Cognitive) المتعلقة بالمجلس لدى أساتذة التعليم الثانوي؟

- ما الاتجاهات الوجدانية (Attitudes Affectives) التي يُبدونها تجاه فعالية المجلس ومشروعيته؟

- كيف تتباين هذه التمثلات بحسب المتغيرات المهنية والديموغرافية كالتخصص والأقدمية والجنس؟

2-2 فرضيات البحث

تتطلق هذه الدراسة من منظومة افتراضية ثلاثية المستويات:

الفرضية الرئيسية: يعاني المجلس الأعلى للحسابات من «أمية مؤسساتية» واسعة الانتشار في وسط أساتذة التعليم الثانوي، تتجلى في ضعف التمثل المعرفي وهيمنة الصورة الزجرية الأحادية البعد عن المؤسسة.

الفرضية الفرعية الأولى: تتشكل تمثلات الأساتذة للمجلس عبر آليتي «الترسخ» و«التجسيم» بصورة انتقائية ومنحازة، إذ يُدمجون المؤسسة في منظومتهم المعرفية المألوفة المرتبطة بالمراقبة والعقاب لا بالتقييم والمساءلة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يرتبط القصور المعرفي بالمجلس بالمتغيرات التعليمية أو الخبراتية فحسب، بل ينبع أساساً من أزمة ثقة هيكلية تجعل «اللامبالاة الاستراتيجية» موقفاً عقلياً من منظور الفاعلين الاجتماعيين.

ثالثاً: مراجعة الأدبيات وفجوة البحث

تكشف قراءة الأدبيات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة عن ثلاث تيارات بحثية رئيسية، يُبرز كل منها جانباً من فجوة المعرفة التي تسعى هذه الورقة إلى ردمها.

التيار الأول: الدراسات القانونية والمؤسساتية حول المجلس الأعلى للحسابات. يهيمن على هذا التيار التناول القانوني والتقني الذي يدرس المجلس من حيث اختصاصاته ومساطرته وعلاقته بالبرلمان والحكومة. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في تأطير الإطار المؤسسي، فإنها تظل صامتة أمام السؤال السوسيولوجي: كيف يُدرك هذا الكيان اجتماعياً؟ وماذا يعني للمواطن العادي؟

التيار الثاني: دراسات الثقة في المؤسسات. تُمَثِّل هذا التيار أبحاث السلوك السياسي الكمية، كدراسات الباروميتر العربي (Arab Barometer) ومؤشرات الإدراك العالمي للفساد (TI). وقد رصدت هذه الدراسات تراجعاً ملموساً في ثقة المواطنين في المؤسسات الرقابية بالمغرب، غير أنها تُفتقر إلى الكيف الذي يفسر «لماذا» تنهار هذه الثقة وكيف تتشكل عوضاً عنها تمثلات بديلة.

التيار الثالث: نظرية التمثلات الاجتماعية ودراسات الإدراك السياسي. ينطلق هذا التيار من عمل موسكوفيسي الأصيل (1961) وامتداداته عند جودلي (Jodelet, 1989) وأبريك (Abric, 1994)، مُدْمِماً أدوات مفاهيمية ناجعة لفهم البنى الذهنية التي تُنظّم العلاقة بين الفاعل الاجتماعي والموضوعات السياسية. بيد أن توظيف هذه النظرية في دراسة الإدراك المؤسساتاتي بالمغرب لا يزال في بدايته.

فجوة البحث: يتمثل الإسهام الأصيل لهذه الدراسة في الجمع بين هذه التيارات الثلاثة عبر مقارنة كيفية تناول مؤسسة بعينها (المجلس الأعلى للحسابات) لدى فئة اجتماعية محددة (أساتذة التعليم الثانوي) في السياق المغربي، وهو مزيج لا نجد له أثراً في الأدبيات المتاحة.

رابعاً: الإطار النظري - نظرية التمثلات الاجتماعية أداةً للتحليل السياسي

1-4 من الإدراك الفردي إلى البناء الجماعي

لا تسعى هذه الدراسة إلى قياس «المعرفة القانونية» للأساتذة بالمجلس الأعلى للحسابات، بل تهدف إلى فهم كيفية «بناء الواقع» السياسي والمؤسساتاتي في أذهانهم. ولهذا الغرض، يُشكّل مفهوم التمثل الاجتماعي - بما يمتلكه من زخم تفسيري - الأداة المفاهيمية الأنسب. وقد عرّفت جودلي (Jodelet, 1989, pp. 36-41) التمثل الاجتماعي بأنه «شكل من أشكال المعرفة العملية، تهدف إلى فهم البيئة والتحكم فيها والتواصل بشأنها». وما يُميّز هذا التعريف هو وظيفيته المزدوجة: التمثل ليس صورة سلبية عن الواقع، بل هو بناء نشط وتفاعلي يُنظّم السلوك ويُوجّهه.

في سياق دراستنا، يُعتبر «المجلس الأعلى للحسابات» موضوعاً للتمثل، فالأساتذة لا يتعاملون معه كما هو محدد في الفصل 147 من الدستور، بل يُعيدون بناءه ذهنياً عبر تجاربهم وخطابات محيطهم الاجتماعي ومعطيات الفضاء الإعلامي.

2-4 آليتنا تكوّن التمثل: الترسخ والتجسيم

يُقدّم موسكوفيسي (Moscovici, 1961) آليتين مترابطتين تُفسران كيفية تكوّن التمثلات الاجتماعية:

آلية «الترسخ» (Anchoring) «وهي العملية التي يتم فيها إدماج المجهول داخل المؤلف، أي ربط مؤسسة غريبة - كالمجلس الأعلى للحسابات بتعقيدها الدستورية - بمنظومة معرفية مسبقة يمتلكها الفرد. يرى البحث أن الأساتذة يُرَسِّخون صورة المجلس عبر ربطه بمفاهيم مألوفة في تجربتهم المهنية، كـ«التفتيش التربوي» (منطق المراقبة والزرجر) أو «المحكمة الزجرية» (منطق المحاكمة والعقاب)، مما يُجمّد صورة المؤسسة في بُعد ضيق يحجب وظائفها الأشمل.

آلية «التجسيم» (Objectification) «وهي تحويل المفاهيم المجردة إلى صور ملموسة وقابلة للتداول. يتجلى ذلك في اختزال «الحكامة المالية» في شخص رئيس المجلس أو في «الفضيحة» التي يكشفها التقرير السنوي، بدلاً من إدراكها كمنظومة رقابية متكاملة وشاملة.

3-4 المقاربة البنوية : النواة المركزية والنظام المحيطي

يُعمّق أبريك (Abric, 1994) التحليل بتمييزه بين عنصرين في بنية التمثل: «النواة المركزية» - (Noyau Central) وهي العنصر الثابت والمقاوم للتغيير، المُحدّد للمعنى الجوهرى للتمثل - و«النظام المحيطي» - (Système Périphérique) وهو الطبقة المرنة القابلة للتكيف مع السياقات المتغيرة. يُوظّف هذا البحث هذا التمييز لتشخيص الفرق بين «القناعات الراسخة» المتعلقة بانعدام الجدوى من المؤسسات الرقابية - تلك التي تُشكّل نواة التمثل - والآراء العابرة المتصلة بأداء المجلس في هذه السنة أو تلك.

4-4 التوظيف السياسي للنظرية

يرى البحث أن قيمة نظرية التمثلات الاجتماعية في تحليل الإدراك المؤسساتي تتجلى في ثلاثة وجوه: أولاً، تتجاوز ثنائية «المعرفة/الجهل» القاصرة لتُقدّم تفسيراً مُركّباً لكيفية بناء الصور الذهنية؛ ثانياً، تربط البنية المعرفية الفردية بالسياق الاجتماعي والتاريخي الذي ينتجها؛ ثالثاً، تُنتج الربط بين التمثل والسلوك، وهو ما يُفسّر لماذا يترتب على تمثّل سلبي للمؤسسة سلوكٌ من العزوف المدني وعدم المتابعة.

خامساً: المنهجية المعتمدة وتصميم البحث

1-5 البراديجم البحثي

انسجماً مع الطبيعة الاستكشافية للدراسة وإطارها النظري، اعتمدنا البراديجم التأويلي، الذي يُؤثر فهم المعاني والدلالات التي يُضيفها الفاعلون على واقعهم على البحث عن علاقات سببية إحصائية. يركز هذا الخيار المنهجي على قناعة مفادها أن «التمثل» ظاهرة ذاتية-جماعية لا تُختزل في أرقام، وإنما تُفهم عبر الغوص في النصوص والخطابات.

2-5 العينة القصدية ومعايير الاختيار

نظراً لطبيعة المقاربة الكيفية، لم تُبن العينة على مبدأ التمثيلية الإحصائية، بل على مبدأ التنوع الاستراتيجي الهادف إلى تغطية أكبر قدر ممكن من الاختلافات المحتملة في التمثلات. وقد تكوّنت العينة من عشرة أساتذة للتعليم الثانوي، وفق المحددات الآتية:

□ المتغير الجنسي: ستة ذكور وأربع إناث، لرصد الفروقات المحتملة المرتبطة بالنوع في الاهتمام بالشأن السياسي والمؤسسي.

□ الأقدمية المهنية: مزوجة بين أساتذة حديثي التعيين (أقدمية سنتين) وأساتذة مخضرمين (أقدمية تصل إلى ثلاثين سنة)، من منطلق أن التطبيق مع المنظومة الإدارية يؤثر على درجة الوعي المؤسسي.

□ التخصص الأكاديمي: تتوّع بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الدقيقة، والتربية البدنية؛ لأن التكوين الأكاديمي متغير تفسيري محتمل في تشكيل الوعي السياسي.

□ التشعب المعلوماتي: توقفت عملية جمع البيانات عند بلوغ معيار التشعب (Point de Saturation)، وهو ما تحقق بعد المقابلة العاشرة وفق ما يُريسه Guest, Bunce & Johnson (2006, p. 78)، حين أصبحت الأنماط الخطابية تتكرر دون إضافة نوعية جديدة.

3-5 أداة جمع البيانات : المقابلة نصف الموجهة

اعتمدت المقابلة نصف الموجهة أداةً رئيسية لكونها تُوازن بين مرونة التعبير الحر وضبط موضوع البحث. تضمّن دليل المقابلة أربعة محاور متدرجة:

محور كسر الحاجز: المسار المهني والعلاقة بالفعل النقابي والسياسي.
 المحور المعرفي: التعرف على المجلس وتحديد وظائفه والمقارنة مع مؤسسات أخرى.
 محور المواقف: الثقة في التقارير والرأي في الفعالية والشعور بجدوى الرقابة.
 محور المصادر: قنوات الحصول على المعلومات (الإعلام الرسمي، الشبكات الاجتماعية، المحيط الاجتماعي).

4-5 تقنية التحليل: تحليل المضمون الموضوعاتي

خضعت البيانات المحصلة عبر التسجيل الصوتي لمعالجة دقيقة وفق منهجية تحليل المضمون كما حددتها لورانس باردان (Bardin, 2013, pp. 47-53)، في أربع خطوات متتالية: التفريغ الكامل، فالقراءة العائمة لاستشعار المعاني الكبرى، فالترميز بوحدات دلالية محددة، فالتقييء لتجميع الأكواد في فئات تحليلية كبرى .

5-5 الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة بالمعايير الأخلاقية المعتمدة في البحث النوعي وفق ما يحدده Wiles (2012, pp. 31-35): الموافقة المستنيرة المسبقة، وضمان سرية هوية المشاركين بتعويض الأسماء برموز، واستخدام التسجيلات الصوتية لأغراض البحث العلمي حصراً.

سادساً: تحليل النتائج ومناقشتها

بناءً على المعالجة التحليلية لمضمون عشر مقابلات نصف موجهة، يمكن هيكلة النتائج في ثلاثة محاور كبرى تعكس "بنية التمثل" لدى هيئة التدريس تجاه المجلس الأعلى للحسابات:

1-6 الفراغ المعرفي وأزمة الترميز المؤسسي

كشف التحليل الأولي للبيانات عن معطى بالغ الدلالة: ما يقارب 60% من المبحوثين يفتقرون لأي قاعدة معرفية مسبقة بالمجلس الأعلى للحسابات، وقد صرّحوا بوضوح تام بعدم امتلاكهم «أدنى فكرة» عن طبيعته واختصاصاته. والأكثر إثارةً للتساؤل أن هذا القصور يطال أساتذة يمتد عملهم بين سنتين وثلاثين سنة، وهو ما يُفند أي ادعاء بأن الخبرة الزمنية وحدها كافية لتوليد الوعي المؤسسي.

أ. استراتيجية الاشتقاق اللغوي بديلاً عن المعرفة الفعلية

لجأ كثير من المبحوثين -في مواجهة هذا الفراغ خلال المقابلة- إلى ما يُسمى "الاشتقاق اللغوي" أي محاولة استنتاج وظيفة المؤسسة انطلاقاً من تحليل مفردات اسمها فقط («مجلس» + «حسابات» = جهاز حسابي أو محاسباتي). يُعدُّ هذا السلوك مؤشراً سوسيلوجياً نوعياً على غياب «الترسيخ» بمفهوم موسكوفيسي: فالمؤسسة لم تجد لها بعدُ مكاناً في القاموس المعرفي الجمعي لهذه الفئة، وتظل مجرد «دال» لغوي يفترق إلى «مدلول» سياسي واضح ومحدد.

ب. الخلط المفاهيمي البنوي

تعدت ظاهرة الجهل حدودها الفردية لتكشف عن خلط بنوي بين المؤسسات الدستورية، إذ عجز نصف المبحوثين تقريباً (50%) عن التمييز الوظيفي بين المجلس والبرلمان والمحاكم العادية. بل إن الفئة التي أبدت «معرفةً متوسطة» (20%)، وهي من يمتلكون أقدمية تفوق 24 سنة، لم تُقدِّم سوى معرفة انطباعية لا دقيقة.

تتقاطع هذه النتيجة مع ما يُثبتته تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2007, p. 19) من أن ارتفاع المستوى التعليمي لا يُلازمه بالضرورة ارتفاع في الوعي المؤسسي المحدد. ويُعزِّز هذا التفسير ما يُشير إليه زياد (Zyad, 2021, p. 169) من محدودية برامج التربية المدنية في المغرب، إذ لا تُثمر فهماً وظيفياً حقيقياً لدور المؤسسات الرقابية في المنظومة الدستورية.

6-2 التجسيم المُختزل: حين يُصبح المجلس «شرطي المالية»

فيما يخص الفئة التي أبدت معرفةً نسبيةً بالمجلس (30% من المبحوثين)، رصد التحليل عمليةً «تجسيم انتقائي» تبرز من خلالها صورة نمطية مُشوَّهة.

أ. هيمنة البُعد الزجري

يتجلى الاختزال الوظيفي في حصر تمثُّل المجلس في وظيفة يتيمة هي: «الرقابة المالية والزجر». ففي مخيال هؤلاء المبحوثين، لا يعدو المجلس كونه «المحكمة التي تُعاقب مُبَدِّي المال العام». وهذا الاختزال -وفق المقاربة البنوية لأبريك- يُعبِّر عن «النواة المركزية» للتمثُّل،

التي تُنظّمها حاجةٌ نفسية-اجتماعية جمعية: في سياق شعور مُتفشٍّ بالفساد وضعف المحاسبة، تُسقط الجماعة على المجلس رغبتها في «سلطة زجرية» تُعاقب الفاسدين، فتحوّله ذهنياً إلى «مُخلّص» يُتوهم فيه ما ليس له .

ب. أثر "التأطير الإعلامي"

يُسهّم الإعلام الوطني إسهاماً بالغاً في ترسيخ هذه الصورة المُشوّهة، إذ تتركز التغطية الإعلامية حصرياً على «فضائح التقرير السنوي»، مع إهمال تقارير تقييم السياسات العمومية الأكثر تعقيداً والأقل إثارة. ويُسمى هذا التحيز في الأدبيات بـ"أثر التأطير الإعلامي"، الذي يُحدّد من خلال ما يُبرزه وما يُهمّشه طريقة إدراك الجمهور للمؤسسة.

3-6 أزمة الثقة بوصفها آلية دفاعية

لا يُشكّل الجهل بالمجلس في جميع الحالات نتاج قصور في التلقي المعلوماتي، بل يتجلى في حالات مُتعددة كـ «موقف سياسي» واجٍ أو شبه واجٍ.

أ. اللامبالاة الاستراتيجية

ربط عدد من المبحوثين، لا سيما نوي الأقدمية المتوسطة (حوالي 14 سنة)، جهلهم بالمجلس بفقدانهم الثقة في الفعل السياسي والمؤسّساتي ككل. يتكشّف في تصريحاتهم منطقٌ عقلانية دفاعية يُمكن صياغته هكذا: «لماذا أستمّر في معرفة مؤسسة لن تُغيّر من واقعي شيئاً؟» يُوثّق هذا النمط ما يُسميه De Wilde وزملاؤه (2024, p. 6) بـ«السينية السياسية (Cynisme politique)»، حيث يتحول الجهل إلى آلية دفاعية نفسية «الجهل المُبرّر (Ignorance Motivée)» بتعبير (Hahl & Kitcher (2022, p. 3) لصون الذات من الإحباط المتراكم جراء خيبات الأمل المؤسّساتية المنكورة.

ب. تأثير المتغيرات المهنية والديموغرافية

أفضت المقارنة بين الحالات إلى نتائج دقيقة تتعلق بمتغيري التخصص والأقدمية: -التخصص: شكّل أستاذ الاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا) استثناءً دالاً، إذ أبدى مستوى معرفياً أعلى بوضوح. يُثبت ذلك أن «الرأسمال الثقافي» المرتبط بالتكوين الأكاديمي يُشكّل

عاملاً تفسيرياً محورياً في تشكيل التمثل المؤسساتي، في حين يبدو أساتذة المواد العلمية والتقنية أكثر عرضةً للأمية السياسية والمؤسساتية.

-الأقدمية: الأكثر إدهاشاً أن الخبرة الزمنية الطويلة لم تكن دائماً ضماناً لارتفاع الوعي، فقد أفضت أحياناً إلى تصلب الشكوكية وتعمقها، وهو ما يُفسّر وجود أساتذة ثلاثيني الأقدمية يُعاملون المجلس كـ«مؤسسة بلا جدوى».

ج. نموذج تركيبى للتمثل

استناداً إلى التقاطع بين هذه المحاور الثلاثة، يُقترح النموذج التفسيري الآتي :

المُدخل: ضبابية في قنوات التنشئة السياسية وضعف التواصل المؤسساتي .

المُعالج: تمرير المعلومات القليلة عبر «مصفاة» أزمة الثقة والتجارب المهنية السلبية (أزمة التعليم، الإضرابات، هشاشة الوضع المهني) .

المُخرَج: صورة مُشوّهة للمجلس تتأرجح بين «المجهول» و«العاجز»، تُنتج سلوك العزوف وعدم المتابعة.

سابعاً: خاتمة وتوصيات

7-1 خلاصة تركيبية: من «المؤسسة الدستورية» إلى «الصورة الذهنية»

أسهمت هذه الدراسة في الكشف عن البنية الداخلية للتمثيلات الاجتماعية لأساتذة التعليم الثانوي تجاه المجلس الأعلى للحسابات، مُثبِّتةً فرضياتها الثلاث، إذ تُكشَف «فجوة تمثلية» عميقة بين المؤسسة كما رسَّخها الدستور وكما تتجلى في الوعي الجمعي للفاعل التربوي. وتتمظهر هذه الفجوة على مستويين متلازمين:

المستوى المعرفي: هيمنة «الأمية المؤسساتية» التي طالت 60% من الباحثين، ما يُجيبِد إخفاقاً مُركَّباً في منظومتَي التواصل المؤسساتي والتنشئة السياسية.

المستوى الوجداني: سيادة الشكوكية واللامبالاة، حيث لا يُنظر إلى المجلس كرافعة للتغيير، بل كجزء من «النسق الرسمي» المُنكر لذاته في مرآة المواطن.

وتكمن خطورة هذه النتائج في طبيعة العينة المدروسة: إذا كان هذا هو حال «نخبة المُتَقَفِّين والمربين»، فكيف سيبدو الحال لدى العموم؟ يُقَوِّي هذا التساؤلُ الاستنتاجَ الجوهري بأن المجلس الأعلى للحسابات رُسخ في الدستور ولم يترسَّخ بعدُ في الوجدان المجتمعي.

7-2 التوصيات: نحو استراتيجية تواصلية مزدوجة المسار

على مستوى التواصل المؤسساتي: يُقترح على المجلس الأعلى للحسابات انتهاجُ «تواصل القرب» عبر تحويل تقاريره التقنية إلى وثائق سردية بسيطة توضِّح للمواطن العادي كيف تحمي هذه المؤسسة ماله العام. كما يُستحسن التركيز على «قصص النجاح (Histoires de succès) الواقعية التي أفضت فيها تدخلاتُ المجلس إلى تحسين خدمة عمومية ملموسة- في مستشفى أو مدرسة أو جماعة ترابية - عوضاً عن الاكتفاء بسرد الاختلالات وترقيمها.

على مستوى المنظومة التربوية: لا تكفي دراسة الدستور كنص قانوني جاف، إذ يستلزم التغيير الحقيقي إدماج مفاهيم الرقابة والمساءلة والشفافية في التكوين المستمر للأساتذة، لتمكينهم من القيام بدورهم الحقيقي كـ «وسطاء المعرفة المؤسساتية». ويُفترض كذلك تفعيل شراكات فئاتية بين المجالس الجهوية للحسابات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لتنظيم أيام دراسية داخل الفضاء المدرسي.

7-3 حدود الدراسة وآفاق البحث

تُقرُّ هذه الدراسة بجملة من المحددات المنهجية التي تستدعي تجاوزها في مراحل بحثية لاحقة: أولها محدودية حجم العينة الكيفية (10 مبحوثين) الذي يحول دون التعميم الإحصائي، مما يستوجب إجراء دراسة كمية موسَّعة على عينة وطنية ممثِّلة؛ وثانيها حصر الميدان في سياق حضري، في حين قد تُنتج البيئات القروية والجهوية تمثلات متباينة؛ وثالثها ضرورة إجراء دراسات مقارنة تشمل فئات مهنية أخرى (أطباء، محامون، صحفيون) لتحديد ما إذا كانت أزمة الثقة في المؤسسات الرقابية ظاهرة «قطاعية» أم «بنوية» عابرة للقطاعات.

ختاماً، تُؤكِّد هذه الدراسة أن «الحكام» ليست مساطر وقوانين فحسب، بل هي ثقافة وممارسة اجتماعية، ولن يكتمل البناء المؤسساتي الديمقراطي في المغرب ما لم يواكبه بناء متوازٍ لـ«مواطن عارف ومشارك» يثق في مؤسساته ويمتلك القدرة المعرفية لمساءلتها.

المراجع

المراجع الوطنية والعربية :

- المجلس الأعلى للحسابات (2023). التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات 2022-2023. الرباط: المجلس الأعلى للحسابات.
- المعهد المغربي لتحليل السياسات. (2021) (MIPA) مؤشر الثقة في المؤسسات بالمغرب. الرباط. MIPA :
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. (2022) (HACA) تقرير رصد التغطية الإعلامية للمؤسسات الدستورية. الرباط. HACA :
- البرلمان المغربي، مجلس المستشارين (2021). تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية: قراءة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات. الرباط.
- المملكة المغربية (2011). دستور المملكة المغربية، الفصل 147. الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكر، 30 يوليو 2011.

Références :

- Abric, J.-C. (1994). L'approche structurale des représentations sociales. In C. Guimelli (Ed.), Structures et transformations des représentations sociales (pp. 73-84). Delachaux et Niestlé.
- Abric, J.-C. (1997). Pratiques sociales et représentations. Presses Universitaires de France.
- Bardin, L. (2013). L'analyse de contenu. Presses Universitaires de France. (pp. 47-53 & 133-137).

-
- De Wilde, M., Abts, K., & Krouwel, A. (2024). The intergroup dynamics of political cynicism. *Politics and Governance*, 12(3), 1–15. <https://doi.org/10.17645/pag.v12i3.xxxx>
- Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. *Field Methods*, 18(1), 59–82. <https://doi.org/10.1177/1525822X05279903>
- Hahl, O., & Kitcher, P. (2022). Motivated ignorance: A challenge for science communication and democracy. *The Hastings Center Report*, 52(4), 2–9.
- Jodelet, D. (1989). *Les représentations sociales* (pp. 36–41). Presses Universitaires de France.
- Moscovici, S. (1961). *La psychanalyse, son image et son public*. Presses Universitaires de France.
- OECD. (2007). *Education and civic engagement: From initial education to continuous learning* (p. 19). OECD Publishing.
- Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index 2022: Full source description*. Berlin: TI.
- Wiles, R. (2012). What are qualitative research ethics? *Bloomsbury*. (pp. 31–35)
- Zyad, H. (2021). The limitations of civic education in the Moroccan context: The need for a reconceptualization. *Journal of Applied Language and Culture Studies*, 6(2), 120–134.